بخبر واحد وكذا قياس خلافا لبعض وقيل نص قطعي لا خبر وحكمه
افادة اليقين لا بالعوارض فيكفر جاحده مطلقا وقيل ان من القرون
الدينية واقوى الاجماع للصحابة وتبعتهم فمنزلة التواتر ثم من بعدهم
فيما لم يسبق فيه خلاف فمنزلة المشهور ثم ما سبق فيه خلاف
فمنزلة الواحد وهذا مختلف فيه كالاجماع الذي ربع واحد من
اصله والاجماع المختلف فيه يجوز تبديعه ومع قيل النسخ وناقله
اما بالتواتر فيكفر جاحده ان لم يكن سكوتيا او بالشهرة فيقرب
من القطع او بخبر الواحد فيفيد الظن ويوجب العمل خلافا لبعض
ويقدم على القياس خلافا لبعض وقول الصحابي كنا نفعل او كانوا
يفعلون في الاجماع خلافا لبعض فرع التعامل في زمن الاجتهاد ان كليا
فاجماع على وان لبلدة خاصة فكذا عند بعض مشايخ بلخ والاصح لا
يعتبر فيما لا نص فيه وكذا الكلي في غير زمن الاجتهاد ولهذا قالوا
استعمال الناس حجة والمعروف عرفا كالمشروط شرطا وعن ابي
يوسف انه معتبر في خلاف المنصوص المبني على العرف كالتعارف
يوزن الحنطة لكن المعتبر هو العرف المقارن والسابق لا الطاري

واما العرف

واما العرف الخاص فلا يثبت الحكم العام به وقيل يثبت الركن الرابع
في القياس وهو اظهار مثل حكم الاصل في الفرع بمثل علته الاصل في
الفرع وهو حجة الا في حواله تعالى خلافا لبعض الظاهرية مطلقا و
بعضهم في الشرعيات كاظهار تحريم النبيذ بشاركته الخمر المحرم
للاسكار فيه وله شرط وركن وحكم ودفع اما شرطه فان يكون
حكم الاصل مخصوصا بنص او اجماع وان لا يعدل عن سنن القياس
بان لا يدرك علته كالمقدرات الشرعية او يستثنى عن سنة كالكل
القياس او ينتقض نظيره سواء ظهر معناه او لا وان يكون المعدى
كالدية على العاقلة
حكما شرعيا غير حسي ولغويا ثابتا باحد الادلة الثلثة غير متغير بان يبقى على حاله لا لتغير الحكم القياس يبطل
في الاصل والفرع معدى الى فرع وهو نظيره ولا نقض فيه وافق القياس بان لا يتغير الفرع عن الاصل بزيادة وصف او سقوط وصف
او لا فلا يثبت اللغة بالقياس خلافا لبعض ولا يتعدى المنسوخ
ولا الثابت بالقياس ولا يقال الذي اعم للاطلاق فاعم للنظار كالمسلم
ولا يلحق الخطأ بالنسيان في عدم الافطار ولا يجوز العلم الحال قياسا
على المؤجل واما ركنه فاربعة الاصل والفرع وحكم الاصل والجامع واما
الاصل فالمقيس عليه وقيل حكمه وقيل دليله واما الفرع فالمقيس

ان القياس الفطر بقوله عليه السلام
افطر الحاجم والمحجوم اذا خرج عنه دمه صح
الله عليه وسلم اذا خرج عنه دمه صح صومك اذا قاطعك
الله وسلامك

ط ان جواز الخبارة وابو عبد الله البصري

محمد الله ان لا يكون الاصل عاما
عن سنن القياس اي عما ثبت كذلك
ابن الملك رحمه الله

المشبه به كالبر
حرمة الفضل
حديث الربوا
المشبه

Copyright © King Saud University